Distribution: Restricted **EB 2006/88/INF.9/Rev.1** 17 October 2006
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13 – 14 سبتمبر/أيلول 2006

البيان الختامي الذي ألقاه
رئيس الصندوق
السيد لينارت بوغه
أمام الدورة الثامنة والثمانين للمجلس التنفيذي

السادة المدراء الموقرون،

أود الآن أن أوجز مداولاتنا وألقي الضوء سريعاً على القرارات التي اُتخذت في هذه الدورة.

بدأ المجلس التنفيذي أعماله ببحث واعتماد سياسة الاستهداف في الصندوق (الوثيقة EB 2006/88/R.2 المعدلة بالوثيقة EB 2006/88/R.2/Rev.1) حيث تم التأكيد على الأهمية البالغة لهذه السياسة فيما يتعلق بعمل الصندوق وضمان فعاليته الإنمائية في مجال الحد من الفقر الريفي. وجرت مناقشات مستفيضة وطرح العديد من القضايا المتعلقة بهذه السياسة وكيفية تنفيذها في المستقبل.

أكد العديد من المدراء على صعوبة عملية الاستهداف وعلى أهمية الرصد والتعلم بصفة مستمرة. وحث المدراء إدارة الصندوق على الاهتمام الشديد بالترويج للنهج التشاركي في مجال الاستهداف، وشددوا على ربط عملية الاستهداف بالتدخلات المصممة لتعزيز الأنشطة الإنتاجية وسبل كسب الرزق. كما تم إبراز أهمية الرصد والتقييم باعتبارهما عاملين رئيسيين في نجاح سياسة الاستهداف، وأبرزت أيضا مسألة استلاب الفوائد وضرورة احتوائها. وسوف يعدل إطار نتائج هذه السياسة بحيث يضع في اعتباره تعليقات المدراء ثم يوزع على المجلس التنفيذي للإحاطة (الوثيقة EB 2006/88/R.2/Add.1 المعدلة بالوثيقة EB 2006/88/R.2/Add.1/Rev.1) ثم تدرج في وثيقة السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، ستدرج هذه التعليقات في المبادئ التوجيهية التشغيلية. كما ستوضع قائمة مراجعة لنظام آلي مركب لتسجيل الدرجات لاستخدامها في تقدير الأداء في مجال الاستهداف.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

رحب المجلس بالوثيقة المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية وبرنامج عمل وميزانية الصندوق ومكتب التقييم لعام 2007 (الوثيقة EB 2006/88/R.3). وتم الإعراب عن التقدير العام لمستويات برنامج عمل الصندوق لعام 2007 وقدره 605 ملايين دولار أمريكي. وفي ضوء حجم الموارد المتاحة والميزانية الإدارية المقترحة، دعم المدراء على وجه العموم خفض معدل التكاليف الإدارية (الميزانية الإدارية زائد اعتماد تمويل تجهيز البرامج) إلى 16.8% وفقا لتوصية المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2005. وضمن هذا الإطار، عبر بعض المدراء عن الحاجة للالتزام بالنمو الحقيقي الصفري للميزانية. وصدرت إرشادات بشأن إعداد الوثيقة النهائية لعرضها على الدورة المقبلة للمجلس. وطلب المجلس المزيد من الشفافية والتوضيحات بشأن استخدام اعتماد تمويل تجهيز البرامج وعلاقته بالتكاليف الإدارية وحساب معامل الانكماش. وسوف تتناول الوثيقة النهائية هذه الجوانب وغيرها من المسائل التي أثارها المدراء. وقد اتفق على أن تنظر لجنة مراجعة الحسابات، خلال النصف الأول من عام 2007، في التحسينات التي يمكن إدخالها على أسلوب تنظيم وعرض ميزانية الصندوق بغرض زيادة وضوح توزيع موارد الميزانية بين مختلف التكاليف الإدارية والبرنامجية ومصادر تمويل الأنشطة.

وناقش المجلس أيضا برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم لعام 2007 وقضايا الموارد ذات الصلة معربا عن موافقته عليها إجمالا. وأعرب بعض المدراء عن قلقهم، في سياق إبداء مساندتهم العامة لعملية التقييم المشتركة المزمعة مع مصرف التنمية الأفريقي، تجاه الزيادة المقترحة في ميزانية المكتب. وقد طلب إلى مكتب التقييم تزويد لجنة التقييم في دورتها الخامسة والأربعين في أكتوبر/تشرين الأول، بمزيد من التفاصيل عن أهداف ونطاق وإجراءات هذا التعاون وعن ميزانية التقييم المشترك وجدوله الزمني، بما في ذلك الحصة المقترحة لكل من المنظمتين فيها. فضلا عن ذلك، طلب إلى مكتب التقييم النظر في تأجيل بعض عمليات التقييم المقررة للسنة القادمة بغرض خفض المستوى الإجمالي للموارد المطلوبة لتنفيذ برنامج عمله لعام 2007.

وفقا لقرار المجلس في أبريل/نيسان من هذا العام، سوف تستعرض لجنة مراجعة الحسابات برنامج العمل والميزانية النهائيين في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وفي هذا الصدد يرجى من السادة المدراء إرسال تعليقاتهم واستفساراتهم إلى اللجنة قبل الاجتماع.

بعد ذلك تم تقديم عرض شفوي للمجلس عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته الإنمائية. ورحب المدراء بالأنباء التي أفادت بأن العمل في مجال المخرجات لا يزال جاريا على قدم وساق وأن الأنشطة تنفذ في إطار الميزانية المعتمدة. وكما كان متوقعا في دورة المجلس في أبريل/نيسان، تم إجراء تحليل لتقدير الحاجة إلى خطة متوسطة الأجل في هذا الصدد، وأقر المجلس بوجود إطار محدد من أجل برنامج العمل والميزانية خلال فترة التجديد السابع للموارد ومن أجل أهداف الفعالية متوسطة الأجل المحددة في خطة العمل. وبناء على ذلك وافق المدراء على عدم وجود حاجة إلى أداة جديدة.

تمت أيضا دراسة مسألة ضمان الجودة بالتشاور مع شركاء خارجيين. وأسفر ذلك عن إنشاء فريق لضمان الجودة في عام 2007، وسيركز هذا الفريق عمله في البداية على تقدير فعالية نهج الصندوق في وضع جدول أعمال ضمان الجودة في إطار خطة العمل ذاتها، واستكشاف أفضل طرائق تقدير مدى جودة تصميم المشروعات ودعم

تنفيذها. وسيجمع الفريق بين خبراء خارجيين وداخليين ويمارس عمله داخل الصندوق ولكن خارج دائرة إدارة البرامج.

وتم التأكيد للمجلس على أن إدارة المخاطر والحد منها، وتحقيق التكامل والتناسق، وإشراك جميع الموظفين في جميع جوانب المؤسسة لضمان ملكيتهم العامة لخطة العمل هي كلها مسائل مهمة تضم جميع أنشطة الصندوق.

وبعد ذلك بحث المجلس وأقر الإطار الجديد لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج على النحو الوارد في الوثيقة EB 2006/88/R.4. وأثنى المدراء على العملية التشاورية الواسعة التي أفضت إلى الانتهاء من وضع الإطار، وأعربوا عن تقديرهم الخاص لزيادة الأهمية المعطاة للملكية القطرية للمشروعات وتوافقها مع الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وتناسقها مع أنشطة الشركاء الآخرين العاملين في مجال التنمية، الأمر الذي من شأنه تعزيز الميزة النسبية للصندوق من خلال مشروعات ابتكارية قابلة للتوسيع. وقد وفرت حلقة التدارس ودورة المجلس تعليقات مفيدة ستساعد على إكمال وضع المبادئ التوجيهية التشغيلية.

واستعرض المجلس بعد ذلك الوثيقة الخاصة بالشكل المعدل للموافقة على المشروعات (الوثيقة EB 2006/88/R.5). وفي سياق موافقة المجلس على الشكل الجديد، أعرب بعض المدراء عن قلقهم من أن يؤدي تركيز التقرير المعدل للرئيس على القضايا المؤسسية الرئيسية أكثر منه على المسائل التشغيلية إلى عرقلة الاستعراض الشامل للاقتراحات. وأكد هؤلاء المدراء على مسؤوليتهم في الإشراف على اقتراحات المشروعات ونتائج أدائها، ومن هنا تأتي الحاجة إلى حصولهم على معلومات مفصلة بما فيه الكفاية وفي أوقاتها المحددة. وسيتم إعادة تقييم الشكل الجديد المقترح في إطار الإبلاغ عن التقدم المحرز في خطة العمل بهدف تقييم فعاليته. وقد أكدت إدارة الصندوق على التزامها بسرعة الرد على التعليقات المكتوبة التي سترد‌ها من المجلس، وبعرض تقارير التقدير والملفات الرئيسية لوثائق تصميم المشروعات في الموقع المحمي للصندوق على شبكة الانترنت بما يتماشى مع الوثيقة EB 2006/88/R.5. وأكدت أيضا التزامها بتوفير معلومات محدثة أكثر شمولية وانتظاما عن المشروعات في ذخيرة المشروعات. وستعرض جميع الاقتراحات على المجلس في دورة ديسمبر/كانون الأول بالشكل الجديد، كما ستتاح للمدراء التنفيذيين إمكانية الوصول الإلكتروني لوثائق المعلومات الأساسية الخاصة بالمشروعات بطريقة تتسم بالسرية.

واتفاقا مع توصية هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق، نظر المجلس في الاقتراح التجريبي الخاص بالبرنامج المعزز للموظفين المهنيين المزاملين (الوثيقة EB 2006/88/R.6) الذي سيضم مشاركين من البلدان النامية. وقد قوبل مفهوم إتاحة فرص أكبر ومتساوية لمرشحين من جميع الدول الأعضاء بالترحاب. وسيصبح هؤلاء المشتركين في البرنامج مرشحين مؤهلين مناسبين بما يستجيب لاحتياجات البرنامج ويتم تعيينهم على أساس الجدارة، ويتوقع حصولهم على درجات جامعية عالية. ووافق المجلس على الاقتراح الوارد في الوثيقة EB 2006/88/C.R.P.1/Rev.1، كما تم تعديلها خلال المناقشات (EB 2006/88/C.R.P.1/ Rev.2).

بعد ذلك قام السيد فلاديمير هرناندز-لارا، الرئيس المنتخب الجديد للجنة التقييم من المكسيك، بعرض تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في 8 سبتمبر/أيلول 2006. وأحيط المجلس علما بأنه نتيجة للانتخابات التي أجريت لانتقاء رئيس اللجنة، فسوف تحتفظ المكسيك برئاسة اللجنة حتى أغسطس/آب 2007 ثم تحل إندونيسيا

محلها حتى نهاية مدة اللجنة. وأود أن اغتنم هذه المناسبة لأتقدم مرة أخرى بالتهنئة إلى السيد هرناندز-لارا متمنيا له كل النجاح في عمله الجديد.

وقد صادق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة. وطرحت بعض التساؤلات عن النهج المقترح لتقييم خطة العمل الذي سيتم استعراضه خلال دورة اللجنة القادمة.

وأحيط المجلس علما أن لجنة التقييم استعرضت تقييم الاستراتيجية الإقليمية للصندوق لآسيا والمحيط الهادي (الوثيقة EB 2006/88/R.8) في دورتها الأخيرة. وأقر المدراء بأن التقييم توصل إلى نتائج مثيرة للاهتمام وبعيدة المدى ستكون نبراسا قيما تسترشد به استراتيجية الصندوق في الإقليم. وبناء على توصية اللجنة صادق المجلس في مجموعه على التوصيات الرئيسية التي تضمنها الاتفاق عند نقطة الإنجاز، ولكن مع ملاحظة أن جدوى وضع استراتيجية إقليمية جديدة مسألة تحتاج إلى المزيد من التمحيص.

بعد ذلك نظر المجلس التنفيذي في تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة (الوثيقة EB 2006/88/R.9) التي تضم تعليقات مكتب التقييم. ورحب المجلس ترحيبا كبيرا بالتحسينات التي طرأت على عرض التقرير. كما تم الترحيب بالالتزام الشديد بتوصيات الاتفاق عند نقطة الإنجاز وتزايد إمكانية استخدام الوثيقة كأداة للإدارة. ولأن التوصيات قد تم وضعها وفقا لأولويتها، فقد اتفق على ألا يتضمن هذا التقرير في المستقبل معلومات تفصيلية عن وضع تنفيذ التوصيات التشغيلية.

ونظر المجلس في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لإريتريا (الوثيقة EB 2006/88/R.10)، وسوازيلند (الوثيقة EB 2006/88/R.11)، وتركيا (الوثيقة EB 2006/88/R.12)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (الوثيقة EB 2006/88/R.13). وأعرب المدراء عن تقديرهم الخاص لهذه الوثائق التي نجحت في ريادة الإطار الجديد. وسوف تسجل التعليقات المختلفة في هذا الشأن في محضر جلسات الدورة.

انتقل المجلس بعد ذلك إلى استعراض الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (الوثيقة EB 2006/88/R.14 وضميمتها). وبما أن صافي التدفقات من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 أغسطس/آب 2006 بلغ 172.8 مليون دولار أمريكي بينما بلغ مجموع المبالغ المطلوبة للقروض والمنح المعروضة على المجلس في هذه الدورة لإقرارها 96.6 مليون دولار أمريكي بما يجعل المجموع التراكمي لها خلال السنة حتى تاريخه 252.2 مليون دولار أمريكي، فقد وافق المجلس على استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بمبلغ يصل إلى 30.3 مليون دولار أمريكي. وبذلك يصبح مجموع المبلغ المرحل من سلطة الالتزام 375.4 مليون دولار أمريكي.

أقر المجلس خمسة اقتراحات لمشروعات وبرامج في هذه الدورة، منها ثلاثة في أفريقيا الغربية والوسطى، وواحد في آسيا والمحيط الهادي، وواحد في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وأقر المجلس أيضا اقتراح البرنامج المعدل للتمكين الريفي والتنمية الزراعية في سولاويزي الوسطى؛ إندونيسيا؛ كما أقر تعديلات مشروع تنمية الممر الأوسط في إكوادور.

وتم إقرار ثلاث عشرة منحة في هذه الدورة، منها سبع منح بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية هما منحتان للبحوث من أجل مراكز دولية تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛ وأربع منح لمراكز دولية لا تساندها الجماعة؛ ومنحة للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر دعما. وتم إقرار منحتين بموجب نافذة المنح القطرية، بينما تشكل المنح الأربع الأخرى جزءا من اقتراحات المشروعات والبرامج المتعلقة بغامبيا، ونيجيريا، والسنغال، وفيت نام.

وأقر المجلس أيضا اقتراحا لتقديم تمويل بأثر رجعي اعتبارا من 1 يونيو/حزيران 2005، بمبلغ 000 200 دولار أمريكي كمنحة للمركز الدولي لفسيولوجيا الحشرات وإيكولوجيتها التي أقرها المجلس في دورته السادسة والثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2005.

بعد ذلك أحاط المدراء بالمعلومات الواردة في الوثيقة الخاصة بأنشطة المشروعات المزمعة للفترة 2006 – 2007 (الوثيقة EB 2006/88/R.28) والمتعلقة بالمشروعات والبرامج المدرجة في الذخيرة، وفي وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية التي تم استعراضها حتى الآن وتلك المزمع عرضها على دورات المجلس المقبلة.

ونظر المجلس في التقرير الخاص بالتجديد السابع لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2006/88/R.29)، الذي تضمن معلومات عن وضع المساهمات وعن حقوق التصويت التي أنشئت في إطار التجديد السابع للموارد. وعملا بقرار مجلس المحافظين، عُدّل المستوى المستهدف للتجديد السابع للموارد على أساس التعهدات المستلمة حتى 16 أغسطس/آب 2006. فقد تم تسلم تعهدات حتى ذلك التاريخ بلغت قيمتها نحو 612.5 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، حدد المستوى المستهدف بمبلغ 720 مليون دولار أمريكي. ورحب الأعضاء بنجاح مشاورات التجديد السابع للموارد الذي يعتبر التجديد الأكبر منذ التجديد الأول للموارد. وفي هذا الصدد حث المجلس الدول الأعضاء التي لم تعلن بعد عن تعهداتها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ولاحظ المدراء أن قيمة وثائق المساهمات المودعة والمدفوعات غير المستندة إلى وثائق مساهمات بلغت ما يعادل 120.6 مليون دولار أمريكي حتى 6 سبتمبر/أيلول 2006، أي نحو 20% من المبلغ المتعهد به للتجديد السابع للموارد. وتم تذكير المدراء بأن تجديد الموارد سيصبح نافذ المفعول بمجرد إيداع وثائق مساهمات تعادل قيمتها 50% من مجموع التعهدات. وبناء على ذلك، حث المجلس الدول الأعضاء على سرعة إيداع وثائق مساهماتها.

واستعرض المجلس أيضا وضع مساهمات التجديد السادس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2006/88/R.30)، ملاحظا أن قيمة التعهدات المقدمة حتى تاريخه بلغت 509.1 مليون دولار أمريكي، أي 91% من المستوى المستهدف للتجديد السادس للموارد وقدره 560 مليون دولار أمريكي. وتم إيداع وثائق مساهمات ومدفوعات لا تستند إلى وثائق مساهمات تعادل قيمتها 467.5 مليون دولار أمريكي، أي 92% من التعهدات، بينما بلغت قيمة المدفوعات المستلمة 427 مليون دولار أمريكي، أي 84% من التعهدات.

واستعرض المجلس التقرير الخاص بحافظة استثمارات الصندوق للفصل الثاني من عام 2006 (الوثيقة EB 2006/88/R.31 وضميمتها). ولاحظ المدراء أن العائد الصافي بلغ في 31 أغسطس/آب 2006 نحو 35 مليون دولار أمريكي.

وعرض السيد أغوستو زودا، من إيطاليا، الرئيس المنتخب الجديد للجنة مراجعة الحسابات تقريرا عن اجتماع اللجنة الأخير (الوثيقة EB 2006/88/R.32)، التي تم خلاله بحث مسألة إعادة تعيين المراجع الخارجي. وفي سياق المصادقة على تقرير اللجنة وافق المجلس على تعيين شركة برايس ووترهاوس كوبرز مراجعا خارجيا للقوائم المالية لعام 2006 وعلى أتعاب المراجع المقدرة بمبلغ 000 132 يورو، وأعاد تعيين هذه الشركة مراجعا خارجيا للقوائم المالية للفترة 2007 – 2011. واسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد زودا على تعيينه وأتمنى له كل النجاح في مهمته الجديدة.

ثم نظر المجلس في التعديل بمفعول رجعي لجدول أجور موظفي الخدمة العامة في وكالات الأمم المتحدة المتمركزة في روما (الوثيقة EB 2006/88/R.33) استجابة لتوصية لجنة الخدمة المدنية الدولية بزيادة هذه الأجور بنسبة 12.16% اعتبارا من 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وبعد بحث هذه المسألة باستفاضة رخص المجلس بعرض طلب على مجلس المحافظين للتصويت عليه بالمراسلة بشأن اعتماد نفقات خاصة بمفعول رجعي لتكاليف الموظفين بمبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي لتغطية هذه التكاليف عن الفترة نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2005. وأعرب أعضاء المجلس عن توجسهم إزاء النتائج المترتبة في الميزانية من جراء الزيادة المعتبرة بمفعول رجعي. وحث بعض المدراء على النظر في بدائل أخف وطأة (مثل التعديل المؤقت لتكاليف المعيشة) علاوة على زيادة الرواتب على أساس الأداء. وفي هذا الصدد، كررت الإدارة التزامها بإجراء تحليل متعمق لعبء العمل، على أن يكتمل التحليل في الفصل الرابع من عام 2006. ولاحظ المجلس أيضا أن الصندوق، بحكم وضعه الحالي كمراقب في لجنة الخدمة المدنية الدولية، فإنه ليس ملزما بقبول توصيات اللجنة.

ولاحظ المجلس التقدم الذي أحرزه الصندوق في الارتباط بالسكان الأصليين (الوثيقة EB 2006/88/R.34)، الذي سيعزز قدرة السكان المهمشين على الإعراب عن رأيهم في أنشطة التنمية الريفية. وأهيب بالصندوق أن يواصل، بل وأن يعزز، جهوده في حمل لواء الدفاع عن احتياجات السكان الأصليين في إطار مشروعاته وبرامجه.

وفيما يتعلق بإطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق (الوثيقة EB 2006/88/R.35)، وافق المجلس على تأجيل النظر رسميا في هذا الاقتراح إلى أبريل/نيسان 2007. وستقدم الإدارة تقريرا إلى المدراء عن هذا الموضوع في فبراير/شباط 2007 تيسيرا للمناقشات غير الرسمية للإطار وذلك في موعد سيحدد في دورة المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2006. وتم التأكيد على ضرورة وجود هذا الإطار قبل نظر المجلس في المشروعات.

واستعرض المجلس تقرير الرئيس عن التقييم الخارجي للائتلاف الدولي المعني بالأراضي (الوثيقة EB 2006/88/R.36). ولاحظ المدراء أنه سيتم، بعد إجراء تحليل شامل لعمليات التقييم ونتائجها، عرض اقتراح على المجلس في ديسمبر/كانون الأول عن أفضل سبيل أمام الصندوق لمواصلة التعاون مع الائتلاف.

وأقر المجلس التنفيذي مسودة جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين لمجلس المحافظين (الوثيقة EB 2006/88/R.37)، التي ستعقد في 14 – 15 فبراير/شباط 2007. ثم انتخب المجلس التنفيذي السيدة ستّي نوراها مولديه من إندونيسيا لتمثيل مجلس محافظي الصندوق في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الصندوق كعضو مناوب ثان (الوثيقة EB 2006/88/R.39).

واستجابة لطلب طرح في الدورة الماضية، نظر المجلس في الوثيقة EB 2006/88/R.38 المتعلقة برئاسة هيئات المشاورات الخاصة بتجديدات موارد الصندوق، ورحب المدراء بالمعلومات الواردة في التقرير ولاحظوا مدى فائدتها لهيئة مشاورات التجديد الثامن للموارد المقرر أن تبدأ في عام 2008.

ثم أقر المجلس التنفيذي المساهمة المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقراره بشأن نقل مرفق منح السكان الأصليين إلى الصندوق حسبما نص عليه خطاب الاتفاق الوارد في الوثيقة EB 2006/88/R.40. وفي هذا السياق، لوحظ أن عمليات مرفق المنح في الصندوق محددة زمنيا، بمعنى أنه عند نفاذ التمويل المتاح لمرفق المنح تتوقف عملياته. ولن يعقد الصندوق أي التزامات أطول أجلا. ورخص المجلس لرئيس الصندوق بالتفاوض وإبرام اتفاقية تعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية (الوثيقة EB 2006/88/R.41) وإقرار شروط الاتفاقية مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية بغرض المشاركة في تمويل برنامج إدارة الموارد البحرية في البحر الأحمر (الوثيقة EB 2006/88/R.42).

وأخيرا، وافق المجلس على نشر وثائق هذه الدورة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت.

السادة المدراء الموقرون،

قبل أن أختتم أعمال هذه الدورة أود أن أودع السيدة هيلدا غاباردييني، المديرة التنفيذية للأرجنتين، وأن أتوجه إليها، باسم جميع الحاضرين، بالشكر على إسهاماتها البناءة التي لم تعرف الكلل في مداولات المجلس. ونتمنى لها جميعا كل التوفيق والنجاح في المستقبل.

واسمحوا لي أن أتوجه لكم جميعا بالشكر على ما بذلتموه في هذه الدورة من جهد عظيم وبناء، وأتمنى لكم سلامة العودة إلى بلادكم.